

احتياطات مصر من النقد الأجنبي ترتفع إلى 34 مليار دولار



«القاهرة:» الخليج

أكد البنك المركزي المصري، أن حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي شهد ارتفاعاً بقيمة 470 مليون دولار خلال شهر ديسمبر، ليصل إلى 34 مليار دولار، مقابل 33.53 مليار دولار بنهاية شهر نوفمبر.

وأوضح البنك المركزي، في بيان نشره الثلاثاء، أن الاحتياطي النقدي الأجنبي في ارتفاع للشهر الرابع على التوالي، ليحقق زيادة تتجاوز الـ 860 مليون دولار خلال آخر أربعة أشهر، وذلك على الرغم من سداد نحو 2.5 مليار دولار مدفوعات مرتبطة بالمديونية الخارجية للدولة، بواقع 1.5 مليار دولار خلال شهر نوفمبر، ومليار دولار في ديسمبر.

وأشار إلى أن الاحتياطي النقدي الأجنبي سجل بنهاية شهر ديسمبر أعلى مستوى له منذ مايو 2022، بما يغطي نحو 5.4 أشهر من الواردات الخارجية لمصر، وهو ما يتجاوز مقاييس كفاية الاحتياطي وفقاً للمعايير الدولية.

وأضاف البنك المركزي المصري، أن سوق الصرف في مصر شهد حراكاً إيجابياً كبيراً منذ يوم الأربعاء، 11 يناير

الجاري، حيث ارتفع سعر الدولار إلى نحو 32 جنيهاً، خلال يوم الأربعاء الماضي، قبل أن يبدأ السعر في الهبوط. ليسجل 29.61 جنيه بنهاية تعاملات أمس الاثنين 16 يناير.

وقال البنك المركزي، إنه تم رصد مجموعة من المؤشرات الإيجابية المتعلقة بسوق الصرف، والمتمثلة في زيادة كبيرة في حصيلة البنوك من النقد الأجنبي، سواء من السوق المحلية، أو حصيلة تحويلات المصريين بالخارج، وكذلك من قطاع السياحة. كما تم رصد عمليات دخول مستثمرين أجانب للسوق المصرية مرة أخرى، منذ يوم الأربعاء الماضي، بمبالغ تخطت الـ 925 مليون دولار أمريكي.

وأوضح البنك المركزي المصري أن المؤشرات كشفت عن طفرة كبيرة في مبالغ التداول في سوق الإنترنت، خلال الأيام الماضية، حيث سجلت مبالغ التداول زيادة تجاوزت الـ 20 ضعفاً، مقارنة بالمبالغ اليومية المسجلة مؤخراً.

وأكد البنك المركزي أن القطاع المصرفي قام بتغطية أكثر من 2 مليار دولار من طلبات المستوردين المصريين خلال الثلاثة أيام الماضية، بخلاف تغطية طلبات أخرى لعملاء البنوك المصرية، وهو ما يؤكد قدرة القطاع المصرفي على تغطية طلبات تدبير العملة المعلقة للمستوردين في أقرب وقت.

كما أشار إلى أن البنوك تقوم بالترويج لعمليات المشتقات المالية بسوق الصرف، بهدف تقديم خدمة مالية متكاملة تتيح لعملاء البنوك التحوط ضد مخاطر تذبذبات أسعار الصرف.